



بيان المجلس الوطني للجامعة الوطنية للفلاحة

عقدت الجامعة الوطنية للفلاحة المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مجلسها الوطني العادي يوم السبت 25 يونيو 2011 بمقر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالرباط ترأسه السيد الكاتب العام للاتحاد العام للشغالين بالمغرب الاخ حميد شباط وكذا الكاتب العام للجامعة الوطنية للفلاحة الحاج ابراهيم زيدوح وحضره مناضلي الجامعة من جميع الجهات ومن جميع المصالح التابعة لوزارة الفلاحة والمندوبية السامية للمياه والغابات والمحافظات العقارية والمؤسسات العمومية من مكاتب جهوية ومراكز الأشغال والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والمعهد الوطني للبحث الزراعي ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة ...

تطرق السيد الكاتب العام للاتحاد العام في عرضه بتفصيل إلى المستجدات السياسية والنقابية الوطنية وخاصة التحولات التي تعرفها البلاد من إصلاحات جوهرية تهم الشأن العام وعلى رأسها تعديل الدستور والذي انخرط فيه الاتحاد العام بجميع مكوناته من اجل إقراره .

أما الكاتب العام للجامعة الوطنية للفلاحة فقد تطرق في كلمته بتفصيل إلى المستجدات النقابية والوضعية التي تعيشها شغيلة القطاع الفلاحي و المحطات النضالية التي يجب اتخاذها لتحقيق مطالبها والتصدي للممارسات التي يلجا إليها بعض المسؤولين في القطاع الفلاحي. كما تطرق كذلك إلى الأنشطة النقابية التي قامت بها الجامعة في المدة الفاصلة بين المجلسين، وقد همت هذه الأنشطة بالخصوص الحوارات الاجتماعية التي جرت على صعيد وزارة الفلاحة وكذا على صعيد المندوبية السامية للمياه والغابات والمؤسسات العمومية (المكاتب الجهوية، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، المعهد الوطني للبحث الزراعي، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، الشركة الملكية للفرس، صوناكوص وغيرها من المؤسسات) وقد تمت هذه الاجتماعات مع كل من وزير الفلاحة وكذا المندوب السامي للمياه والغابات والكاتب العام لوزارة الفلاحة ومديرة الموارد البشرية ومدراء المؤسسات العمومية .

وفي هذا الإطار ومن اجل تتبع القرارات المتخذة خلال جلسات الحوار الاجتماعي وخاصة مع السيد وزير الفلاحة تم احدات عدة لجن مشتركة بين الوزارة والفرقاء الاجتماعيين من اجل الحسم في النقاط التي تم إدراجها في الملف المطلي وتهم

- 1- مراجعة منظومة التعويضات عن التنقل
- 2- مراجعة القوانين الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة (المكاتب الجهوية، مراكز الأشغال، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ...
- 3- مراجعة معايير الترقية الداخلية الخاصة بالموظفين
- 4- هيكلية مراكز الاشغال

5- تفويت الدور السكنية بالمكاتب الجهوية ومراكز الأشغال ومؤسسات أخرى.
وان هذه اللجن تباشر مهامها مع مديرية الموارد البشرية وتتدارس جميع المقترحات حيث سيتم الإعلان في حينه عند التوصل الى حلول ترضي شغيلة القطاع الفلاحي او عند عدمه .
أما بخصوص المطالب التي تمت دراستها مع المسؤولين عن المؤسسات العمومية كالمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية و المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والشركة الملكية للفرس و

المحافظة العقارية والمعهد الوطني للبحث الزراعي ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة وغيرها من المؤسسات فقد تم إصدار بلاغات ومحاضر لشرح نتائج الحوار و ما تم الاتفاق مع المدراء العامين لبض هذه المؤسسات .

أما بخصوص أنشطة التنظيمات النقابية للجامعة فقد عقدت الجامعة الوطنية للفلاحة عدة مجموعات عامة ومؤتمرات واجتماعات نقابية منها المؤتمر الوطني للمكتب الوطني للسلامة للصحة للمنتجات الغذائية والمؤتمر الوطني لقطاع المياه والغابات والمؤتمر الوطني لتقني ومستخدمي الجمعية الوطنية لمربي الأغنام والمعرض بالمغرب والجمع العام لكل من معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمدرسة الفلاحية بتمارة وغيرها من المصالح التي استوفت فيها المكاتب النقابية المدة القانونية من اجل تجديدها .

كما أعطى السيد الكاتب العام للجامعة توضيحات حول الملفات المطلوبة الخاصة بالفئات وعلى رأسها تعديل القوانين المنظمة لكل فئة كالقانون الخاص بالتقنيين، والمتصرفين، والبيطرة والأعوان التقنيين والمحرفين وغيرهم من الفئات وكذا حول النضالات المستقبلية الواجب اتخاذها من اجل تحسين الوضعية الإدارية والمادية لكل هذه الفئات .

وفي ما يخص اللجن التي خول لها تتبع هذه الملفات مع الجهات المعنية فقد تم الإعلان عن أعضاءها من اجل ربط الاتصال بها وتزويدها بجميع المعطيات والمقترحات قصد إبداء الرأي واخذ القرارات المناسبة .

وبعد المناقشة المستفيضة لجميع النقاط والتساؤلات التي وردت في عرضي الكاتبين العامين وتدخلات أعضاء المكتب الفدرالي أصدرنا لمجلس الوطني للجامعة البيان التالي

- 1- ديمقراطية توزيع الغلاف المالي المخصص للتعويضات عن التنقل بين كل المصالح المركزية منها والخارجية وذلك بوضع مقاييس موحدة ومحددة مع حذف الحد الأقصى والأدنى مع تقليص الفوارق بين الفئات
- 2- تعميم معايير توزيع التعويضات عن التنقل على جميع المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة (مراكز الأشغال، المكاتب الجهوية، المكتب الوطني للسلامة الصحية...) لكي تعتمد كقاعدة وكحد أدنى لتوزيع التعويضات عن التنقل
- 3- الإسراع بتفعيل مساطر تفويت الدور السكنية والعقارات المملوكة للدولة تنفيذا لمقتضيات المرسوم المحدث لذلك وإيجاد حل نهائي لهذا الملف المتعثر منذ سنة 1998 والتدخل بحزم لمراجعة أحكام الإفراغ من دور المكاتب الجهوية ومراكز الأشغال وتفعيل مذكرة وزير الفلاحة الصادرة في سنة 2002.
- 4- إحداث قانونين أساسية قارة خاصة بكل من بالمكاتب الجهوية ومراكز الأشغال و المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والمؤسسات الأخرى تراعى فيه خصوصية المؤسسات وطابعها.
- 5- مراجعة المعايير الخاصة بالترقية الداخلية بالنسبة للموظفين وتعميمها على جميع المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة (مراكز الأشغال، المكاتب الجهوية، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، البحث الزراعي وغيرها)
- 6- أخذ بمقترحات الفرقاء الاجتماعيين في عملية هيكلة مراكز الأشغال مع صون حقوق ومكتسبات شغيلة هذه المراكز.
- 7- عقد لقاء وطني للتقنيين من اجل تسطير برنامج نضالي من اجل مراجعة القانون الأساسي ورفع الحيف الذي طال هذه الفئة خاصة منظومة الترقى. قبل دخول قانون التقنيين حيز التطبيق.
- 8- الحد من التصرفات المشينة لبعض المسؤولين الجهويين والإقليميين وغيرهم والتي تهم بالخصوص قمع الحريات النقابية والعمل على استئصال العيب والشطط والنظم الممارس من طرفهم .

- 9- الرفع من غلاف التعويضات الخاصة بشغيلة القطاع الغابوي مع تعميمها على جميع الفئات (التعويضات عن التنقل، عن المطية، عن التشجير و الاستغلال الغابوي، تحسين ظروف العمل مع العناية بالموارد البشرية العاملة في القطاع الغابوي .
- 10- مراجعة وإحداث القوانين الخاصة بفئات الموظفين (التقنيون، الاعوان التقنيون، الكتاب، المحررون، المتصرفون، البيطرة وغيرهم ...)
- 11- العناية بالموارد البشرية السااهرة على إنجاز ورش المغرب الأخضر وذلك (التكوين، التحفيز المادي أسوة بوزارة المالية، الزيادة في مناصب الترقية، توفير الظروف الضرورية للعمل....).
- 12- إعادة النظر في المساطر المنظمة للترقية عبر الامتحانات وكذا عبر الاختيار (مراجعة المعايير و نمط الامتحان...).
- 13- تسوية الوضعية الإدارية للعاملين بمراكز التكوين (CREPA)، والمعاهد التعليم التقني الفلاحي
- 14- تحفيز شغيلة المكتب الوطني للصحة والسلامة الغذائية بالزيادة في الغلاف المخصص للتعويضات؛ مع تمكينهم من جميع الإمكانيات المادية والبشرية من اجل النهوض بهذا المكتب
- 15- تسوية الوضعية الإدارية والمادية والاجتماعية لتقنيي ومستخدمي الجمعية الوطنية لمربي الأغنام والمعز بالمغرب الذين يعملون في ظروف جد صعبة نهوضا بالسلسلة الحيوانية على الصعيد الوطني وكذا ورفع المضايقات على العمل النقابي مع احترام الحريات النقابية.
- 16- تسوية وضعية التقاعد بالنسبة للمرسمين في مصالح وزارة الفلاحة (إرجاع الاقتطاعات التي تمت لصالح النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR).
- 17- مراجعة منظومة التقاعد خاصة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد مع تسوية وضعية المتضررين من هذا النظام.
- 18- تطبيق الزيادة في الأجور لكافة مستخدمي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية مع الرفع من قيمة التعويضات خاصة بالنسبة للدخول المدرسي ومنحة العيد .
- 19- توفير الحماية القانونية والإدارية للمستخدمين النزهاء بكل من المكتب الوطني للصحة والسلامة للمنتجات الغذائية لتفادي تكرار ما وقع في بني ملال و جهة الصحراء وكذا توفير نفس الحماية للعاملين بالوكالة الوطنية للمحافظة العقارية .
- 20-

الرباط في 25/06/2011.
الجامعة الوطنية للفلاحة